

العنوان:	من افتراءات المستشرقين على صحيح البخاري
المصدر:	الوعي الإسلامي
الناشر:	وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية
المؤلف الرئيسي:	طه، عزية علي
المجلد/العدد:	س24, ع282
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1988
الشهر:	فبراير / جمادي الآخرة
الصفحات:	20 - 26
رقم MD:	440104
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	متون الحديث ، الاستشراق والمستشرقين ، الحرب على الاسلام ، صحيح البخاري ، الطعن في الحديث ، الأحاديث النبوية ، تريتون ، غلوم ، إبراهيم عبد الله ، 1952
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/440104

لقد حاول كل من الفريد غلوم في كتابه « الحديث في الإسلام » وتريتون في كتابه « الإسلام عقيدة وعمل » الطعن في طرق جمع السنة الشريفة ، زاعمين أن السنة النبوية الصحيحة لم يكتب لها البقاء لأنها لم تدون ، بل كانت تتناقل شفاهة بين الرواة ولمدة قرنين من الزمن . ولقد تفرد غلوم عن صاحبه بإيراد بعض الأحاديث الصحيحة التي توضح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد نهى عن تدوين الحديث ، وذلك لكي يثبت بهذا أن السنة لم تدون إلا في عصور متأخرة .

مِنْ

افتراءات المستشرقين

على صحيح البخاري

للدكتورة / عزيزة على طه

ولقد زعم غلوم أنه إن طبقت الشروط التي وضعها الامام البخاري في حكمه على صحة الحديث ، فإنه لن يكون بالامكان الحصول على ٧٢٧٥ حديثاً صحيحاً كما فعل البخاري ، وذلك بالطبع يرجع لاعتقاد غلوم بضياغ السنة الصحيحة قبل وصولها

بعد مهاجمة السنة الشريفة والمحدثين في عصر الصحابة والتابعين واتباعهم لجأ غلوم الى الطعن في أصحاب المصنفات الكبرى بادئاً بالامام البخاري ، ليشكك في مدى أصالة الأحاديث التي جمعها في صحيحه .

● تفنيد افتراءات غلوم على صحيح البخاري ●

إن الحجج التي استند عليها غلوم للطعن في الحديث الصحيح حجج واهية إذ إن المحدثين منذ عهد الصحابة وإلى عصر المصنفات الكبرى كانوا يتحرون الدقة في قبول الحديث الشريف وروايته ومما يدلنا على هذا الحرص ازدياد جهود المحدثين في التحري في عصر صغار التابعين وأتباعهم بعد الخمسين والمائة من الهجرة ، وذلك بعدما ظهرت الفرق السياسية ، وبعد أن برز أصحاب النحل المغايرة للإسلام ، وبعدما زاد انتشار الإسلام بين أصحاب الألسن المختلفة ، بجانب ظهور أصحاب الأهواء والبدع .

إن كل هذه العوامل أدت إلى ازدياد نسبة التحري في عهد صغار التابعين عند تلقي السنة وأدائها وعند كتابتها وإلى عصر المصنفات الكبرى للحديث .

وهذا مما يبطل الشكوك التي أثارها غلوم حول عدم الدقة في جمع السنة الشريفة قبل ظهور المصنفات الكبرى .

أما الحديث الشريف الذي استشهد به غلوم في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد نهى عن كتابة السنة فهو حديث صحيح أخرجه الإمام مسلم بسنده من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني ،

إلى عصر المصنفات .

أما تربيتون فقد طعن في صحيح الإمام البخاري زاعماً أن البخاري وأصحاب المصنفات الأخرى والمحدثين من قبلهم اعتمدوا في تصحيحهم للأحاديث على نقد السند دون المتن ، وليثبت صحة ماوصل إليه من افتراء نراه يزعم بأن الإمام البخاري قد اعتمد في صحيحه أحاديث نقلها المسلمون عن أناجيل النصارى ، ولكي يدعم رأيه في هذا الشأن أورد قصتين مذكورتين في الأناجيل ومنسوبتين لسيدنا عيسى عليه السلام .

أولاهما : The Parable Of The Sower وفيها تشبيه المؤمن بالتربة الخصبة والكافر بالتربة الجدية ، والقصة مذكورة في انجيل متى (١٣) من (٤) إلى (٨) ومرقس (٤) من ١ إلى ٩ ولوقا (٨) من ٤ إلى ٨ .

ثانيتها The Workers Of In The Vineyard وهي قصة مزارعين عملوا بأجر يومي نهارة في حقل كرم، إن القصة باختصار تبين أن صاحب الحقل أعطى عماله الأجور التي يستحقونها نظير عملهم في ذلك اليوم ثم أعطى اجرا مضاعفا لعمال آخرين شاركوا في العمل آخر النهار ، وعندما احتج بقية العمال على ذلك بين لهم صاحب الحقل أنهم مخطئون في احتجاجهم لأنه لم يظلمهم في أجورهم بل تفضل على العاملين الذين شاركوا في العمل آخر النهار بهذا الأجر المضاعف، والقصة مذكورة في انجيل متى (٢٠) من ١ إلى ١٥ .

ومن كتب عني غير القرآن فليمححه ،
وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب عليّ
- قال همام احسبه قال متعمدا -
فليتوباً مقعده من النار» .

لكن غلوم تغافل عن آراء العلماء
حول هذا الحديث والتي لخصها
الامام النووي بقوله : كان بين السلف
من الصحابة والتابعين اختلاف كثير
منهم في كتابة العلم فكرها كثيرون
وأجازها أكثرهم . ثم أجمع المسلمون على
جوازها وزال ذلك الخلاف .. واختلفوا
في المراد بهذا الحديث الوارد في النهي
فقليل هو في حق من يوثق بحفظه
ويخاف اتكاله على الكتابة اذا كتب ..
وقليل إن حديث النهي منسوخ
بأحاديث وردت في الإذن بالكتابة وكان
النهي حين خيف اختلاطه - ويعني
الحديث - بالقرآن فلما أمن ذلك أذن
في الكتابة وقيل إنما نهى عن كتابة
الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة
لئلا يختلط فيشتبه على القارئ في
صحيفة واحدة .

وعليه فإن حكم غلوم على هذا الحديث
كان متسرعاً وقاصراً ويدل على أنه لم
يستوعب الموضوع من كل جوانبه .
أما قوله : إن الحديث كان يتناقل
شفاهة فإن هذا لا يعني أن الحديث
الشريف كان قد ضاع قبل وصوله الى
البخاري كما زعم لأن الحديث
الشريف كان يروى شفاهة بين قوم
اتصفوا بقوة الذاكرة وبالورع
والتقوى وذلك معروف من سيرتهم
المتضمنة في الكتب التي تحدثت عن
تاريخ الرواة وطبقاتهم ومناقبهم
وغيرها .

ويمكننا أن نقول إن غلوم غفل أيضاً
عن أن السنة كانت تدون أيضاً بين
يدي النبي صلى الله عليه وسلم ويدلنا
على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم
حث الصحابة على أن يكتبوا لأبي شاه
عندما شكوا اليه النسيان ، فقد أخرج
الترمذي في حديث طويل عن أبي
هريرة رضي الله عنه أن أبا شاه قال :
أكتبوا لي يارسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اكتبوا لأبي
شاه .

وقد جاء في كتاب « الجامع لأخلاق
الراوي وأداب السامع » من حديث
أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال « قيدوا العلم
بالكتاب » .

ومما يدلنا كذلك على أن السنة كانت
تدون بجانب حفظها تلك الصحف
التي كتبها بعض الصحابة ، ومن ذلك
صحيفة عبد الله بن عمرو رضي الله
عنه والتي كانت تسمى بالصحيفة
الصادقة ، وصحيفة علي بن أبي طالب
رضي الله عنه وفيها أسنان الابل وشيء
من الجراحات، ومنها صحيفة جابر بن
عبد الله الأنصاري وغيرها . بل إن
الحديث كان قد كتب بصورة منتظمة
في عصر التابعين ، ومن أشهر التابعين
الذين كتبوا الحديث ابن شهاب
الزهري المتوفى عام ١٢٤ هـ ، ثم
ظهرت الكتب التي ورد فيها الحديث
على أبواب الفقه كموطأ الامام الجليل
مالك بن أنس المتوفى عام ١٩٧ هـ ،
ذكر محمد عجاج الخطيب في كتابه
«السنة قبل التدوين» أن علي بن
المديني المتوفى عام ٢٢٤ هـ صنف

الصحيحة وضمنوها في تعريفهم للحديث الصحيح ، كما جاء في مقدمة ابن الصلاح حيث قال : الحديث الصحيح هو المسند الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله الى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معطلاً .

وإذا استعرضنا هذا التعريف نجد ان هذه الشروط لا تقتصر على السند فقط بل ان هناك شرطين يتعلقان بالسند والمتن معا وهما : عدم الشذوذ وعدم العلة .

وبما أن الامام البخاري قد اعتمد هذه الشروط جميعا في صحيحه ، فلا يمكن اتهامه بأنه قد أغفل المتن واعتمد السند فقط .

أما الشكوك التي أثارها تربتون حول عدم اهتمام المحدثين بمتن الحديث فيبطلها الاهتمام الزائد الذي أولاه المحدثون لنقد متون الأحاديث مثل أسانيدھا تماما وهذا النقد تجلّی في رفض المحدثين للحديث الذي تدلّ القرائن على عدم صحته ، كرفضهم للحديث الذي يخالف المعقول وبيّان المنقول مما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة .

بل كان المحدثون يعرضون الحديث بعضهم على بعض للتأكد من سلامة متنه ، فقد جاء في كتاب « تحذير الخواص من أكاذيب القصاص » قول الأوزاعي : كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف ، فما عرفوا منه

مصنفات كثيرة في الحديث الشريف وعلى بن المديني هذا من شيوخ الامام البخاري .

مما سبق يتبين لنا ان الاحاديث الصحيحة التي وصلت الى الامام البخاري كانت كثيرة جدا ، فاختار من بينها البخاري الأحاديث التي وافقت شروط الصحيح عنده وضمنها كتابه الصحيح ، وترك كثيرا من الاحاديث الصحيحة لاسباب ذكرها هو نفسه . جاء في مقدمة ابن الصلاح قول البخاري : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتي ألف حديث غير صحيح ، وقد قال البخاري أيضا :

ما تركت من الصحاح اكثر وقال ايضا : ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحاح لحال الطول ، وفي رواية اخرى لمال الطول اي حتى لا يطول الكتاب فيمل الناس من قراءته .. وعليه فإن ادعاء غلوم بأن الاحاديث الصحيحة كانت قد فقدت قبل وصولها الى البخاري ادعاء باطل .

تفنيد افتراءات تربتون حول صحيح البخاري :

اما الشكوك التي أثارها تربتون حول عدم اهتمام البخاري بمتن الأحاديث التي دونها في صحيحه فيبطلها المنهج الذي اتبعه البخاري في اعتماده لاحاديث الصحيح .. ولقد استنبط العلماء الشروط التي سار عليها الامام البخاري في اعتماده لاحاديث

اجزائه وما أنكروا تركناه ، وجاء فيه أيضا قول جرير : كنت إذا سمعت الحديث جئت به الى المغيرة فعرضته عليه فما قال إلي ألقه ألقيته .

وفيه أيضا قول الربيع بن الهيثم : إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار تعرفه . وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل تنكره .

وظاهر أن هذه الانتقادات كلها موجهة إلى متن الحديث ، إذن فالمحدثون قبل ظهور مصنفات الحديث (الكبرى) لم يهتموا بمتون الحديث كما ادعى تربتون ، بل إن ظهور أقسام الحديث المردود الذي انبنى على نقد العلماء للمتن يبطل افتراء تربتون السابق أيضا ومن ذلك : الحديث المدرج ، والحديث المقلوب ، والحديث المصحف .

وسوف نبين المقصود بتلك الأحاديث اصطلاحا ، ثم نمثل لذلك الأنواع لنوضح صورته أمام القاري .

أولا الحديث المدرج اصطلاحا : هو ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فضل ، ومن التعريف السابق يتضح لنا أن الإدراج قد يكون في السند وقد يكون في المتن ، والذي يهتمان هنا هو الإدراج في المتن .

ومثاله ما جاء عند الخطيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا أنه قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار ، فقوله أسبغوا الوضوء كما قال

المحدثون مدرج من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد اتضح للمحدثين ذلك من رواية أخرى أخرجها الإمام البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال : ويل للأعقاب من النار .

ثانيا : الحديث المقلوب اصطلاحا : هو الذي أبدل لفظ في سنده أو متنه بتقديم أو تأخير أو نحوه ، والقلب قد يكون في السند وقد يكون في المتن ، وقد مثل شيخ الاسلام في شرح النخبة للقلب في المتن بحديث : «ورجل تصدق بصدقه فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ماتتفق شماله» قال : فهذا - ما انقلب على أحد الرواة وانم هو - حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه كما في الصحيحين .

ثالثا : الحديث المصحف : والتصحيح اصطلاحا هو تغيير الكلمة في الحديث الى غير ما رواها الثقات لفظا او معنى ، والتصحيح يقع كذلك في السند وفي المتن ، وقد مثل السيوطي في كتابه « تدريب الراوي » للتصحيح في المتن بحديث زيد بن ثابت : أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجر في المسجد ، أي اتخذ حجرة من حصير أو نحوه يصلي فيها صحقه ابن لهيعة فقال : احتجم في المسجد .

ومن الملاحظ أيضا أن عناية العلماء بمثل هذه الأخطاء التي وقعت في المتن

الله عليه وسلم وهو قائم على المنبر يقول : إنما بقاءكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر الى غروب الشمس ، اعطي اهل التوراة التوراة فعملوا بها حتى انتصف النهار ، ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا ، ثم أعطى اهل الانجيل الانجيل فعملوا به حتى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا ، ثم أعطيتم القرآن فعملتم به حتى غروب الشمس فأعطيتم قيراطين قيراطين ، قال اهل التوراة : ربنا هؤلاء أقل عملا وأكثر اجرا قال : هل ظلمتكم من أجركم من شيء ؟ قالوا : لا ، فقال : فذلك فضلي اوتيته من أشياء .

ويما أننا لسنا هنا بصد المقارنة بين قصتي الانجيل وهذين الحديثين الشريفين ، فإنه يكفي أن نوضح للقاريء أن هذا التشابه الذي اوهم تربتون بان المحدثين قد اقتبسوا بعض القصص من الانجيل وضممتوها أحاديث نسبوها لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد يرجع لاحتمالين لا ثالث لهما .

اولهما : أن التشابه الذي يقع بين القصص المذكورة في التوراة والانجيل وبين أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم إنما يرجع الى أن أنبياء الله

عليهم السلام يدينون بعقيدة أصلها واحد هي عقيدة التوحيد التي أنزلت على سيدنا إبراهيم الخليل أبي الأنبياء ، والحقائق الصادرة عن الله سبحانه وتعالى واحدة لا تتغير .

وتصحيحها يدل على عناية المحدثين بمتن الحديث .

أما الحديث الشبيه في نظر تربتون - بقصة الانجيل حول التربة الصالحة والتربة الطالحة فقد أخرجه الامام البخاري في «كتاب العلم» باب فضل من علم وعلم كالآتي :

حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا حماد بن أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير ، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا ، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به .

أما الحديث الشبيه - في نظر تربتون - بقصة صاحب الحقل وعمله الواردة في الانجيل فقد أخرجه الامام البخاري أيضا في عدة مواضع منها ما جاء في كتاب التوحيد باب في المشيئة والارادة كالآتي :

حدثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى

الكتب المقدسة التي جاء بها أولئك الانبياء .

وبجانب ذلك فإن الاشخاص الذين نسب اليهم تدوين الكتب السماوية لم تكن لهم منهجية معروفة ، كما هو الحال عند المسلمين - في تدوين هذه الآثار المقدسة فقد كان كل منهم يكتب بالطريقة التي تحلوه ولا يتورع عن إدخال البدع والخرافات في مؤلفه . كما أن هؤلاء المؤلفين كانوا مجهولي العين والحال فلا أحد يعرف شيئاً عن سيرتهم الذاتية وتاريخ حياتهم الشخصية على وجه اليقين .

ولذا نجد أن المستشرقين الموتورين امثال غلوم وتريتون يحاولون جهدهم أن يلصقوا مثل هذه النقائص بعلماء المسلمين ويتهمونهم بعدم الجدية وعدم الدقة في تدوين السنة النبوية الشريفة .

ثانفهما : ان الأحاديث النبوية الصحيحة قد ثبتت نسبتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم بطرق لا يتطرق إليها الشك ، أما ما ورد في الأناجيل من أقوال منسوبة لسيدنا عيسى عليه السلام فليس لها اسناد قائم، مما يشكك في صحتها، وبجانب ذلك فإن بعض النصارى وبخاصة في الغرب كانوا وما زالوا لا يتورعون عن إضافة أقوال المفسرين والشرح الى متن الأناجيل بل وتغيير بعض عبارات الأناجيل بما يلائم البيئات المختلفة .

● الخاتمة ●

وفي ختام هذه المقالة يمكننا أن نعزو حساسية المستشرقين الى مركب النقص الذي يعانون منه حيال هذا الموضوع حيث توجد فجوة زمنية واسعة بين ظهور أنبيائهم وبين تدوين

